

Distr.: General
26 July 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



الجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون
السنة الثالثة والسبعون
مجلس الأمن
البنود ٣٥ و ٤٠ و ٧٢ من جدول الأعمال
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على
السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومة بلدي، يشرفني أن أنقل إلى عنايتكم ما يلي:

لقد أدى عدوان جمهورية أرمينيا المستمر على جمهورية أذربيجان إلى الاحتلال المؤقت لجزء كبير من أراضي بلدي، بما في ذلك منطقة ناغورنو - كاراباخ والمقاطعات السبع المجاورة لها وبعض المناطق المفصولة عن أذربيجان. وقد أودت الحرب بحياة عشرات الآلاف من الناس، وخرت المدن والبلدات والقرى في أذربيجان، وأفضت إلى الترحيل القسري لأكثر من مليون أذربيجاني من ديارهم وممتلكاتهم.

وما فتئ المجتمع الدولي يشجب بأشد العبارات استخدام القوة العسكرية ضد أذربيجان وما يرتب عليه من احتلال لأراضيها، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)، رافضاً بذلك أي أعمال تنتهك سيادة أذربيجان وسلامة أراضيها وممتنعاً عن الاعتراف بشرعية الحالة الناشئة عن تلك الأعمال.

ومع ذلك، فإن الإفلات من العقاب الذي لا يزال يتمتع به مقترفو الجرائم المرتكبة في سياق العدوان يسهم في تزايد الشعور لدى يريفان بإباحتها. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من العملية السياسية الجارية من أجل تسوية النزاع في أقرب وقت ممكن، تستمر الانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها أرمينيا.



فمنذ بداية النزاع، أقدمت أرمينيا على أخذ العديد من الرهائن واحتجازهم وعلى إساءة معاملة أسرى الحرب وغيرهم من الأسرى وإعدامهم بإجراءات موجزة. ولذلك، في بداية تموز/يوليه ٢٠١٨، سُجل ٣ ٨٧٥ مواطنا أذربيجانيا بوصفهم مفقودين نتيجة للنزاع، ومنهم ٧٠٧ مدنيين. ومن بين أولئك المدنيين، هناك ٦٧ من الأطفال و ٢٦٥ من النساء و ٣٢٤ من كبار السن. وقد ثبت أن ٨٧١ من أصل المفقودين البالغ عددهم ٣ ٨٧٥ أُخذوا باعتبارهم إما أسرى حرب أو رهائن، ويشمل ذلك ٢٦٧ مدنيا، منهم ٢٩ طفلا و ٩٨ امرأة، و ١١٢ من كبار السن.

وقُدمت إلى أرمينيا عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر قائمة واضحة بالمفقودين من مواطني أذربيجان ويجري تحديثها بانتظام. غير أن أرمينيا لم تقدم بيانات سليمة عن جميع الأشخاص المفقودين الخاضعين لسيطرتها أو لم تقدم أي بيانات على الإطلاق، ولم تجر أي تحقيق فوري وفعال في الادعاءات المعقولة بأنها احتجزت أولئك الأشخاص ولم يرههم أحد منذ ذلك الحين.

وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤، قتلت القوات المسلحة الأرمينية بوحشية مدنيا أذربيجانيا، هو حسن حسنوف، وأسرت دلغام عسكروف وشهباز غولييف، اللذين كانا يحاولان زيارة قبور والديهما في مقاطعة كيلبجار المحتلة بأذربيجان. ولم يكتف الجانب الأرميني بعدم إطلاق سراح هذين المدنيين، بل لُفّق لهما أيضا تهما وحكم بصورة غير قانونية على السيد عسكروف بالسجن مدى الحياة وعلى السيد غولييف بالسجن لمدة ٢٢ عاما، فيما أعيد جثمان السيد حسنوف إلى أذربيجان، بتيسير من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بعد مرور ما يقرب من ثلاثة أشهر، أي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

وصور السيد عسكروف والسيد غولييف قبل إلقاء القبض عليهما وبعده، التي قام الجانب الأرميني بإطّلاع الجمهور عليها لممارسة الضغط النفسي على أسرتهما وأقاربهما، تبين بوضوح أنهما تعرضا للتعذيب وغيره من المعاملة اللاإنسانية والمهينة.

وحرمان السيد عسكروف والسيد غولييف من الحرية بصورة غير شرعية وإبقاؤهما في الأسر على الرغم من نداءات المجتمع الدولي دليل آخر على ازدراء أرمينيا لحقوق الإنسان وعلى التعصب والكراهية اللذين يقعان في صميم سياسة العدوان والاحتلال والتطهير العرقي التي تتبعها.

وتنتظر جمهورية أذربيجان أن الأمم المتحدة وآلياتها وإجراءاتها ذات الصلة بحقوق الإنسان، لن تظل غير مبالية بمصير السيد عسكروف والسيد غولييف، اللذين يعانيان من مشاكل صحية خطيرة، ولن تدخر جهدا لكفالة الإفراج الفوري وغير المشروط عنهما ولم شملهما مع أسرتهما.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٣٥ و ٤٠ و ٧٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يشار علييف

السفير

الممثل الدائم